ملابس المرأة ودلالاتها لدى الجمهور العام المصرى
استطلاع للرأى*

هبه جمال الدين عابدين

لما كانت استطلاعات الرأى تجرى حول الموضوعات الجدلية التى تحتمل الرأى والرأى الآخر فإن هذه الورقة تقدم عرضا موجزا للتقرير الخاص باستطلاع للرأى حول ملابس المرأة المصرية باعتباره واحدا من الموضوعات التى كثيرًا ما أثارت الجدل والنقاش المجتمعى، وذلك كنتاج لبعض المواقف أو الأحداث التى تجعل من الزى أو الملبس سببًا للتصنيف الاجتماعى أو الدينى أو عاملًا من عوامل التمييز السلبى أو الإيجابى، وفى ذات الآونة تناقش الدراسة علاقة الزى أو الملبس بالهوية باعتباره واحدًا من العناصر المكونة للنسق الثقافى للمجتمع مع الأخذ فى الاعتبار للسياق التاريخى المصاحب والملابسات الاجتماعية التى لعبت دورا مؤثرا فى التغيرات التى طرأت على ملابس المرأة ودلالاتها لدى الجمهور العام.

الكلمات المفتاحية: الهوية الاجتماعية– ملابس المرأة– الشخصية القومية.

مقدمة

يمثل الملبس احتياجا إنسانيًا أساسيًا؛ فقد ميز الخالق الإنسان عن سائر الكائنات الحية الأخرى بخاصية الاحتياج للملبس، ليس فقط بغرض الحماية من التغيرات المناخية والظواهر الطبيعية والمخاطر البيئية، ولكن أيضًا لأسباب أخرى ترتبط بالجانب العاقل من التكوين البشرى الذى يدرك خصوصية الجسد، إذ يقول تعالى فى كتابه الكريم "يا بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى سوآتكم وريشا ولباس التقوى"[١] وإذا كانت البداية فى تغطية الجسد عفوية ومستمدة من البيئة المحيطة؛ حيث كانت أوراق الشجر واحدة من العناصر المستخدمة، فقد أتى من بعدها استخدام جلود الحيوانات وفرائها بحيث تشير بعض المصادر إلى أن البشر ربما بدأوا فى ارتداء الملابس منذ مائة ألف عام، كذلك مثل تطور صناعة المنسوجات والملابس فى عصور ما قبل التاريخ موضوع عدد من الدراسات العلمية منذ أواخر القرن العشرين. وقد ساعدت هذه المصادر فى توفير تاريخ متماسك لهذه التطورات التى تعود إلى عصور ما قبل التاريخ[٢]، وعلى الرغم

* تعتمد هذه الورقة على نتائج استطلاع الرأى الذى أجرى تحت إشراف أ. د. هبه جمال الدين عابدين وعضوية كل من: أ. د. مروة نظير (باحثًا رئيسيًا)، أ. د. رانيا أحمد، ود. سماح عبد الله وأ. نور الدين شعبان.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والستون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٢٥.

من صعوبة تحديد تاريخ مؤكد لبداية ارتداء الإنسان للثياب؛ فإن علماء الإنسان يسود بينهم الاعتقاد بأن ذلك كان فى الفترة من ١٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف عام مضى وأن ذلك كان باستخدام عناصر الطبيعة.

ومع مرور الوقت استطاع الملبس أو الزى أن يحتل مكانة باعتباره واحدا من أهم العناصر الداخلة فى التركيبة الثقافية للمجتمعات الإنسانية، فطريقة اعتماد هيئة خارجية للأفراد تمثل نسقا فرعيا من النسق الثقافى الشامل للمجتمع، الملبس يحدد هوية الأشخاص ويحكم رؤيتهم لذواتهم وللآخرين من حولهم إذ يلعب الزى دورًا مؤثرًا فى عملية التصنيف أو التنميط للأشخاص بحيث يمكن رؤية وتحليل السلوك من خلال النمط الذى تم تسكين الأفراد عليه، ويعد كذلك من أبرز العناصر المميزة للهوية الاجتماعية تأثرا بالتغيرات الثقافية للفكر الجمعى.

وبذلك يمكننا القول بأن الملبس يمثل واحدا من الأنساق المكونة للبنية الثقافية للمجتمع، فهو انعكاس لرؤية مجتمعية لما ينبغى أن يكون عليه المظهر الخارجى، كما أنه فى ذات الآونة تعبير عن نمط ثقافى للفكر المجتمعى.

فمما يلفت النظر مثلا أن اللغة العربية تحتوى على عدة مفردات تعد مترادفات تحمل نفس المعنى، فالملابس وهى الثياب يطلق عليها أيضًا الكساء وهى فى ذات الوقت الأردية، وإن كانت كل مفردة منها تحمل دلالة خاصة ترتبط بالسياق الثقافى الذى تستخدم فى إطاره.

ومع ذلك وعلى الرغم من المتغيرات التى مرت بالمجتمعات الإنسانية عبر التاريخ؛ فإن العديد من القوميات لا تزال تحتفظ بما تطلق عليه زيًا قوميًا.

أما بالنسبة للحالة المصرية فإن ملابس المصريين قد مرت بالعديد من التأثيرات الناتجة عن عوامل متعددة بحكم تعرض مصر للاحتكاك الثقافى بمجتمعات خارجية والتأثر بأنماط الملبس لديهم.

ولما كان مسألة الملبس عامة وملابس المرأة خاصة باعتبارها انعكاسا للعادات والتقاليد والقيم المجتمعية السائدة قد شغلت حيزا لابأس به من الاهتمام العام كنتاج للتحفظات التى أثارها قطاع كبير من المجتمع المصرى تجاه بعض السلوكيات التى تتعرض لها المرأة أحيانا بسبب ملابسها والدلالات التى تعكسها والتى تترجم عبر عملية من التصنيف لتضعها فى أطر محددة مسبقا وتؤدى إلى التعامل معها وفقًا لتلك الأطر سلبًا أو إيجابًا، ولما كان ذلك يعد من الموضوعات ذات الأهمية التى تتطلب دراستها للوقوف على أبعاد الرؤية المجتمعية لهذا النسق

الثقافى السائد الذى يحكم سلوكيات المجتمع ويؤثر على التناغم والتآلف المجتمعى ويفرض نمطًا من الانقسام الداخلى والتجزئة، ويتعارض مع كل مفاهيم الحريات العامة والخاصة كما يؤثر أيضًا على رؤية المجتمعات الأخرى للمجتمع المصرى وتقييمه له على محك المعايير والمعاهدات الدولية التى تقر بقواعد ملزمة للحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

موضوع الاستطلاع

شهد المجتمع المصرى حالة من الجدل المتجدد حول مسألة ملابس المرأة، على نحو يمكن معه القول أن هذا الجدل ربما يؤشر لعدة تغيرات فى منظومة القيم بالمجتمع المصري، لاسيما أن مسألة ملابس المرأة لها انعكاسات ملموسة على قضايا مهمة مثل الهوية والدور الاجتماعى للمرأة، فضلًا عن العلاقة المباشرة لملابس المرأة بعدد من الظواهر المجتمعية المثيرة للجدل كالتحرش الجنسى؛ حيث يرى البعض أن ملابس النساء قد تكون محفزا أساسيًا للتحرش بهن، فضلًا عن دور الملابس بصفة عامة فى التعبير عن التفاوت الطبقى بين أبناء المجتمع؛ حيث يربط البعض أنماطًا بعينها من الملابس بطبقات اجتماعية محددة، فضلًا عن حدود ما تتمتع به المرأة من حرية تنعكس فى اختيار نمط ملابسها.. وغيرها.

أهمية وأهداف الاستطلاع

تتبدى أهمية هذا الاستطلاع الذى يسعى بشكل أساسى إلى التعرف على اتجاهات الرأى العام المصرى حول ملابس المرأة المصرية، ودلالات تلك الاتجاهات بالنسبة لهوية المجتمع ومنظومة القيم السائدة به، لاسيما فيما يخص وضع المرأة فى المجتمع فى اللحظة الراهنة وحدود ما تتمتع به من حريات وما تخضع له من قيود.

وللوصول إلى ذلك يسعى الاستطلاع للتعرف على رأى عينة ممثلة للرأى العام المصرى فى اللحظة الراهنة حول مجموعة من النقاط بما يسهم فى تحقيق **الأهداف الفرعية** التالية:

١- التعرف على رأى الجمهور حول مدلولات ملابس المرأة والصور النمطية المرتبطة بها.

٢- التعرف على رأى الجمهور حول أبرز القضايا المجتمعية المرتبطة بملابس المرأة بشكل مباشر، من قبيل ممارسات العنف المبنى على النوع الاجتماعى والتحرش بأنواعه،والانخراط فى سوق العمل والترقى الوظيفى.

٣- التعرف آراء الجمهور بشأن مقبولية وجود ضوابط لملابس المرأة فى المجتمع المصرى والجهات المنوط بها تحديد هذه الضوابط وتأثيرات وسائل الإعلام المختلفة فى رسم ملامح رؤية المجتمع لزى المرأة.

٤- التعرف على الخبرات الشخصية لعدد من النساء فيما يتعلق بتأثير رؤية المجتمع لملابسهن على حياتهن بشكل عام سواء سلبا أو إيجابا.

منهجية الاستطلاع

أ- أدوات الدراسة

يعتمد الاستطلاع على **استمارة استبيان** تتكون من محاور خمس، جاءت على النحو التالى:

- المحور الأول: آراء الجمهور حول الدلالات الاجتماعية لملابس المرأة.
- المحور الثانى: آراء الجمهور حول الضوابط المتعلقة بملابس المرأة فى المجتمع المصري.
- المحور الثالث: أبرز القضايا المجتمعية المرتبطة بملابس المرأة المصرية فى الوقت الراهن.
- المحور الرابع: تأثير وسائل الإعلام فى تكوين رؤية المجتمع المصرى لملابس المرأة.
- المحور الخامس: استعراض الخبرات الشخصية للنساء.

وذلك بالإضافة إلى القسم المتعلق بالبيانات الأساسية للمبحوثين، وتشمل متغيرات عدة كالسن والنوع والحالة التعليمية والحالة العملية.

ب- عينة الدراسة

تم إجراء استطلاع الرأى على عينة قوامها ١٥٠٠مفردة بمواصفات كالآتى: ٥٩,٣٪ إناث إلى ٤٠,٧٪ ذكور، فئات عمرية من ٢٥ عاما إلى ما فوق ٦٥ عاما موزعة على ٦ فئات المدى العمرى داخل الفئة ١٠ سنوات، وتتوزع العينة بحسب البيئة السكنية ريف ٥٤,٢٪ وحضر ٤٥,٨٪، الحالة التعليمية متدرجة من أمى إلى تعليم فوق الجامعى، تنوع الحالة الاجتماعية، الحالة العملية يعمل ٣٩,٧٪ لا يعمل ٦٠,٣٪، مع تضمن مواصفات العينة فئات العمل وأسباب عدم وجود عمل وفئات الدخل الشهرى وعدد أفراد الأسرة.

يشتمل هذا التقرير على خمسة فصول تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة، حيث يتضمن الفصل الأول الإجراءات المنهجية التى اعتمد عليها استطلاع الرأى، وهى تشمل الطرح الرئيس لموضوع

الدراسة وأهميته والتساؤلات التى عنيت الدراسة بالإجابة عليها، ثم عملية تصميم الأداة وإجراءات تصميم عينة الدراسة وتنفيذ إجراءات العمل الميدانى.

أما الفصل الثانى والذى يمهد نظريًا فى بدايته لمفهوم الهوية وعلاقته بالملبس، كما يطرح تاريخيا التغيرات التى تعرض لها المجتمع المصرى والتى انعكست بتفاصيلها على بعض مناحى الحياة وأنماط المعيشة وأساليب الحياة ومن ثم على تصميم الأردية والملابس وعلاقة ذلك بالهوية الاجتماعية، وقد خلص هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها أن النسبة الغالبة من المستجيبين ذكرت أن ملابس المرأة المصرية تعبر عن هويتها؛ وهو ما يتفق مع عدد من الدراسات والكتابات الأكاديمية التى تؤكد على أن البنية الاجتماعية بكل مكوناتها تؤثر على شكل الملبس وتصبغه بطابع ثقافى مميز. كذلك أشارت النتائج إلى عدد من العوامل التى تحدد ملبس المرأة فى رأى المستجيبين من العينة فى مقدمتها الدين، ثم العادات والتقاليد، يليهم محل الإقامة والمنطقة الجغرافية التى تقطن بها المرأة، ثم الحالة الاجتماعية والأجيال العمرية.كما أكد أكثر من نصف المستجيبين أن ملابس المرأة تختلف تبعًاللديانة بحسب إدراكهم ورؤيتهم الشخصية بما يؤكد علاقة الملابس بتحديد الهوية الدينية للمرأة، وقد اعتبر المستوى التعليمى للمرأة بوصفه عنصرًا فارقًا فى طريقة وشكل ملبسها على لسان أكثر من نصف عينة المستجيبين. كذلك ترتبط الصورة الذهنية لنحو ثلاثة أرباع المستجيبين للمرأة المحتشمة بالمناطق الريفية والشعبية.

أما الفصل الثالث والذى يتعرض لآراء الجمهور العام حول الضوابط المتعلقة بملابس المرأة؛ فقد اتجهت النسبة الغالبة من المستجيبين والتى تقارب نصف عينة الدراسة إلى القول بأن ملابس المرأة حرية شخصية، فى حين تساوت نسب المستجيبين الذين اعتبروها خاضعة لرأى المجتمع، ومن يرونها مزيجًا بين الأمرين وذلك بنسبة تقارب الثلث لكل منهما.

كما تبين من النتائج وجود علاقة بين النوع الاجتماعى ورأى الجمهور بشأن حرية المرأة فى اختيار ملابسها؛ إذ ارتفعت نسبة الإناث القائلات بأن ملابس المرأة هى حرية شخصية أعلى من الذكور، وعلى العكس من ذلك ارتفعت نسبة الذكور الذين يرون أن ملابس المرأة تتوقف على رأى المجتمع عن الإناث اللاتى يرين ذلك.

كذلك أوضحت النتائج، أن المقيمين فى الحضر يرون أن ملابس المرأة هى حرية شخصية بنسبة أعلى من المقيمين فى الريف، بينما ارتفعت نسبة المقيمين فى الريف الذين يرون

أن ملابس المرأة تتوقف على رأى المجتمع ؛ وقد يرجع ذلك لطبيعة المجتمع الريفى الذى لا تزال تحكمه العادات والتقاليد فى اختيار الأزياء المناسبة.

تبين من النتائج أيضًا أن المستجيبين الحاصلين على مؤهل فوق الجامعى يرون أن ملابس المرأة حرية شخصية بنسبة أعلى من الحاصلين على مؤهلات علمية أقل، بينما ارتفعت نسبة من يرى أن ملابس المرأة تتأثر برأى المجتمع فى المستويات التعليمية الأقل.

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من المستجيبين يرون أهمية وجود مواصفات معينة لملابس المرأة، كما أكدت الغالبية العظمى منهم أن من أهم الضوابط الواجب توافرها فى ملابس المرأة أن تكون محتشمة. أما فيما يتعلق بتأثير النوع الاجتماعى على رأى المستجيبين فى المواصفات الواجب توافرها فى ملابس المرأة؛ فأظهرت النتائج أن المرأة تؤكد بنسبة أكبر من الذكور على أهمية أن يكون زى المرأة محتشمًا، بينما اتجهت آراء الذكور إلى القولبأهمية أن تلتزم المرأة بالحجاب والزى الشرعى. وعن تأثير محل الإقامة على رأى المستجيبين فى المواصفات الواجب توافرها فى ملابس المرأة؛ فقد ارتفعت نسبة القول بأن تكون الملابس محتشمة بين المقيمين فى الريف عن المقيمين فى الحضر، والقول بأن تلتزم المرأة بالحجاب ارتفعت أيضًا بين المقيمين فى الريف عن المقيمين فى الحضر.

أشارت النتائج إلى ميل الغالبية العظمى من آراء المستجيبين لاعتبار الأسرة هى من لها الحق فى تحديد مواصفات ملابس المرأة فى المقام الأول، وتأتى من بعدها المرجعية الدينية، ثم المؤسسات التعليمية لها الحق فى وضع ضوابط للمرأة وإن كان ذلك بفارق كبير، وأخيرًا يأتى أصحاب العمل ومدراء المؤسسات المختلفة.

وقد تبين من النتائج اتفاق الذكور والإناث فى الرأى بأن الأسرة هى المسئول الأول عن تحديد ضوابط ملابس المرأة بنسب متساوية تقريبا ، بينما ارتفعت نسبة الإناث اللاتى رأين أن أصحاب العمل ومدراء المؤسسات المختلفة مسئولون عن تحديد زى المرأة.

تلاحظ من النتائج أن المقيمين فى الريف يميلون للقول بأن الأسرة هى المسئول الأول عن تحديد الضوابط والمواصفات الواجب توافرها فى ملابس المرأة عن المقيمين فى الحضر، بينما اتجه المقيمون فى الحضر إلى تغليب الرأى بأن المرجعية الدينية مسئولة عن وضع ضوابط لملابس المرأة.

أما عن مسئولية وسائل الإعلام فى تشكيل الصور الذهنية عن ملابس المرأة فقد تبين من النتائج أن آراء المستجيبين فى غالبيتها تتجه نحو اعتبار الأعمال الدرامية (المسلسلات والأفلام بأنواعها) هى أكثر المواد الإعلامية تعبيرًا عن ملابس المرأة فى الواقع؛ وقد يرجع ذلك لأن الدراما تعد من أكثر المضامين المفضلة لدى المشاهدين على اختلاف أعمارهم وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، وتأتى قنوات المؤثرين على السوشيال ميديا فى المركز الثانى كمعبر عن ملابس المرأة، وقد أصبحت –مع زيادة نسبة متابعتها– وسيله مؤثرة على متابعيها، بينما جاءت الأغانى والفيديو كليب فى الترتيب الثالث وأما الأخبار فجاءت فى الترتيب الأخير.

تبين من النتائج عدم وجود فروق تذكر بين استجابات الذكور والإناث فيما يتعلق بآرائهم فى دور الأعمال الدرامية فى التعبير عن ملابس المرأة فى المجتمع، بينما اختلف رأى الذكور عن الإناث فيما يخص دور برامج المرأة إذ ارتفعت نسبة الإناث فى القول بذلك عن الذكور، وقد يرجع ذلك لارتفاع نسبة مشاهدة الإناث لبرامج المرأة.

ومن اللافت للنظر تقارب النتائج فيما بين الريف والحضر بخصوص الرأى المتعلق بتعبير الدراما عن ملابس المرأة، وكذلك اقتربت أيضًا الآراء المتصلة بقنوات المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعى وتعبيرها عن ملابس المرأة. وكذلك تبين من النتائج أن أكثر من نصف العينة اعتبروا أن المسلسلات والأفلام تعرض ملابس المرأة بشكل بعيد عن الواقع، فى حين رأى أكثر بقليل من ثلث المستجيبين أنها تعرضه بشكل واقعى. كما اتضح أن النسبة الغالبة من المستجيبين اعتبروا أن البرامج تعرض ملابس المرأة فى المجتمع بشكل بعيد عن الواقع فى مقابل النسبة الأقل التى ذكرت أن تلك البرامج تعبر بشكل واقعى عن ملابس المرأة المصرية.

وبسؤال المستجيبين حول مدى تأثير وسائل الإعلام على ملابس المرأة توصلت النتائج إلى أن نحو ثلثى المستجيبين اعتبروا أن وسائل الإعلام تؤثر على ملابس المرأة، بينما من أجابوا بأنها غير مؤثرة لا تتجاوز نسبتهم ثلث العينة.

أظهرت النتائج أن ما يقرب من نصف المستجيبين وافقوا على أن ما تقدمه وسائل الإعلام يؤكد أن ملابس المرأة غير اللائقة أحد الأسباب الرئيسية للتحرش، وبتكرار عرض وسائل الإعلام لكون ملابس المرأة هى السبب للتحرش بها تترسخ تلك الفكرة فى عقول المشاهدين.

وقد رأت النسبة الغالبة من المستجيبين أن وسائل الإعلام تؤكد على أن ملابس المرأة هى اختيار شخصى لها مما شجع البنات على تقليد الفنانات ومقدمات البرامج فى ملابسهن،ومع ذلك فقد تقارب رأى المستجيبين الذين ذكروا أن وسائل الإعلام تشجع الفتيات على الاحتشام فى الملابس مع المستجيبين الذين رأوا أنها تشجع الفتيات على الملابس المتحررة.

كما تقاربت أيضًا آراء المستجيبين فيما يخص الصورة التى تقدم بها وسائل الإعلام للمرأة المحجبة مابين أنها صورة جيدة وكونها سلبية. بينما ارتفعت بين المستجيبين نسبة الذين رأوا أن الصورة التى تقدم بها وسائل الإعلام المرأة غير المحجبة جيدة، بينما رأت نسبة أقل من المستجيبين أنها صورة سلبية.

يطرح الفصل الرابع للنقاش مسألة تواجد المرأة فى الأماكن العامة أو الفضاء العام بهدف التعرف على آراء الجمهور العام فى تلك القضية التى أثارت الكثير من الجلبة بادعاء البعض أن بعض تلك الأماكن تضع اشتراطات خاصة لملابس المرأة حتى يسمح لها بالتواجد فى تلك الأماكن، وفى هذا الشأن تبين من الاستجابات أنه فيما يتعلق بتقبل الجمهور العام لفكرة خضوع ملابس النساء فى الفضاء العام لمحددات وضوابط يضعها آخرون؛ حيث كان من اللافت للانتباه أن الغالبية العظمى من المستجيبين ارتأت أنه ليس من حق الأماكن العامة وضع مثل هذه الاشتراطات، كما لوحظ عدم وجود فروق تذكر بين استجابات الذكور والنساء فى هذا السياق، بينما كان سكان الريف أكثر قبولا لفكرة حق الأماكن العامة فى تحديد ملابس معينة لدخول النساء إليها عن سكان الحضر إلا أن الفروق فى ذلك تبدو طفيفة، تمثلت أهم مبررات قبول حق الأماكن العامة فى وضع اشتراطات لملابس النساء فى الحفاظ على نظام المكان فى المقام الأول، أما أهم مبررات رفض المستجيبين لقيام الأماكن العامة بوضع اشتراطات لملابس النساء؛ فهو كون ملابس النساء حرية شخصية لا يجب التدخل فيها.

فيما يخص تأثير ملابس النساء على بعض مظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعى لاسيما التحرش، أجاب القطاع العريض من المستجيبين بقبول تلك الفكرة؛ حيث اعتبر ٧٢,٣٪ من أفراد العينة أن ملابس النساء قد تكون سببًا فى تعرضهن للتحرش. واعتبر النوع الاجتماعى متغيرًا مؤثرًا فى هذا الصدد إذ كان المستجيبون الذكور أكثر ميلًا للاعتقاد بأن ملابس النساء قد تكون سببا للتحرش بهن عن المستجيبات الإناث، كما كان سكان الريف أكثر ميلا للاعتقاد بأن ملابس النساء تلعب دورًا كبيرًا كمبرر للتحرش بهن، فى حين انخفضت تلك النسبة قليلا بين

سكان الحضر وكان من أبرز مبررات ذلك أن ملابس النساء ربما تكون مستفزة للغرائز بنسبة كبيرة يليها السبب المتعلق بعدم اتساق ملابس النساء مع المحددات الدينية.

وقد رأى ما يقرب من نصف المستجيبين عدم وجود تأثير لملابس النساء على قدراتهن فى الحصول على فرص عمل أو الترقى فى عملهن، ولم يكن لمتغير النوع تأثير واضح على تشكيل آراء المستجيبين فى هذا الصدد. غير أنه لوحظ كون نسبة عالية من المستجيبين ذكروا أن تأثير ملابس النساء على انخراطهن فى سوق العمل هو تأثير سلبى بالأساس وذلك بنسبة ٦٥,٣٪، وتمثلت أهم ملامح ذلك التأثير فى رفض تشغيل غير المحجبات، تليها ترقية النساء بسبب إعجاب المسئولين بملابسهن ثم التعسف مع النساء بسبب عدم الرضا عن ملابسهن وأخيرا رفض تشغيل المحجبات.

أما الفصل الخامس والأخير والذى يتطرق إلى محاولة الكشف عن العلاقة المدركة لدى المستجيبات ما بين اتخاذهن هيئة من الملبس وبين تعرضهن لبعض الخبرات الحياتية السلبية، وقد كان التركيز فى تتبع تلك الخبرات على ثلاثة مفاهيم محددة وهى التحرش– التنمر– التمييز السلبى، فعلى الرغم من الحداثة النسبية لاستخدام تلك المصطلحات فى الثقافة العربية فإنها سرعان ما أصبحت سريعة التداول ودارجة فى مواقف عدة، ونظرًا لكون السياق العام لأية مواقف تكون المرأة ضحية فيها نجد الحديث عن المظهر والملابس تحديدًا هو مثابة المتهم الأول، ومن ذلك أن القول الشائع عادة حين تتعرض أية فتاة للتحرش أنها هى المسئولة عن ذلك، لذا سعت هذه الدراسة للتعرف على الخبرات السلبية التى مرت بها المستجيبات ورأيهن فى ذلك وتداعيات تلك الخبرات على بعض السلوكيات والخبرات الحياتية الأخرى ، حيث تبين من النتائج أن النسبة الغالبة من المستجيبات قد ذكرن أنهن لم يتعرضن للتحرش بسبب ملابسهن، وعلى رغم من كون ما يقرب ثلث عدد المستجيبات قد تأثر بخبرة التحرش التى لم تمر بها ثلثا المستجيبات فإن تأمل تلك النتيجة يدفعنا للقول بأن طريقة الملبس لها دور مؤثر فى دفع البعض لاعتبار ذلك مبررًا لانتهاك حرمة الآخرين.

كما تبين عدم وجود اختلاف تقريبا فيما بين الريف والحضر يتعلق بتعرض النساء والفتيات ممن حصلن على تعليم فوق الجامعى أنهن الأكثر مرورا بخبرة التحرش، وهنا تجدر الإشارة إلى استخلاص العلاقة الطردية بين المستوى التعليمى والإفصاح عن المرور بخبرة

التحرش، ويمكن رؤية تلك النتائج فى ضوء الوعى بمسألة التحرش، أو الخجل من ذكر ذلك ودور التعليم فى زيادة وعى المرأة بتلك القضية والتحدث عنها.

يعد التحرش اللفظى بسبب الملابس هو النمط الغالب على خبرة التحرش التى تعرضت لها المستجيبات وأن نوع التحرش أو طبيعته قد اختلفت باختلاف البيئة السكنية؛ حيث ترتفع نسبة التحرش الجسدى فى الحضر لتبلغ ٩,٢٪ بينما تشكل فى الريف ٧,٤٪ بما يشير إلى احتمال استمرار تأثير العلاقات الاجتماعية فى الريف وطبيعة القيم السائدة فيه على السلوك تجاه المرأة؛ إذ نجد أن التحرش اللفظى قد بلغت نسبته فى الحضر ٧٦,٥٪ وفى الريف ٨٢,٢٪، أما من ذكرن من المستجيبات أنهن قد تعرضن لكل من التحرش الجسدى واللفظى فقد بلغت نسبتهن فى الحضر ١٤,٣٪ وفى الريف ١٠,٤٪، وفى كل الأحوال تدلل هذه النتائج على وجود بعض الاختلاف فى طبيعة التحرش بالمرأة باختلاف البيئة السكنية وإن كان اختلافًا طفيفًا.

وفيما يتعلق بالتحرش اللفظى بسبب الملابس فقد ظهرت أعلى نسبة للقول به عند المتعلمات تعليما فوق الجامعى وتلى ذلك المستجيبات ذوات التعليم الأساسى ثم الأميات، ثم صاحبات المؤهل العالى، وأخيرا الحاصلات على تعليم فوق المتوسط، والتعرض للنوعين من التحرش الجسدى واللفظى فقد كانت أعلى نسبة للقول به لصاحبات المؤهل العالى، يليهن الحاصلات على تعليم متوسط، ثم صاحبات التعليم المتوسط، يليهن الأميات، وأخيرا الحاصلات على التعليم الأساسى.

غلب على آراء المستجيبات القول بكون طريقة الملبس شأنًا شخصيًا وأنهن غير مذنبات أو آتيات لفعل مخل ومن ثم فقد ذهبت الغالبية العظمى من المستجيبات اللاتى تعرضن لخبرة التحرش لكون تلك الخبرة لم تؤثر عليهن فى طريقة ارتداء الملابس.

مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين الريف والحضر فى هذا السياق بما يؤكد عدم تأثير البيئة السكنية على ثقة المرأة وقناعاتها بشأن مظهرها.

إن أعلى معدل للمتأثرات بخبرة التحرش وتغيير الملبس كنتاج لذلك تظهر لدى الحاصلات على تعليم فوق الجامعى، ثم الحاصلات على التعليم الأساسى، يليهن الحاصلات على تعليم عالٍ، ثم الأميات ومن بعدهن الحاصلات على تعليم متوسط، وأخيرا ذوات التعليم فوق المتوسط، وحيث كان اتجاه التغيير فى طريقة الملبس كنتيجة للتأثر بخبرة التحرش قد

غلب عليه تفضيل الاحتشام أكثر فى الملبس والذى ذكرته المستجيبات اللاتى غيرن طريقة الملبس وفقا لخبرة التحرش، وبنسبة أقل أنهن اتجهن إلى الحرص على توافق ملابسهن مع المكان الذى يتجهن إليه، أما من ذكرن أن خبرة التحرش قد دفعتهن لارتداء الحجاب فإن ذلك حظى بأقل نسبة.

ومن الواضح أن الاتجاه نحو المزيد من الاحتشام يظهر فى البيئة الريفية أكثر من البيئة الحضرية بينما يكون الاتجاه نحو ارتداء الحجاب فى الحضر أكثر منه فى الريف، وكذلك الأمر فى مراعاة ارتداء ملابس تتناسب مع المكان هى استجابة تزيد فى البيئة الحضرية عنها فى البيئة الريفية.

كما أن أكثر المتجهات نحو الاحتشام فى الملبس كنتاج لخبرة التحرش فيما بين الحاصلات على التعليم فوق المتوسط.

وكذلك قالت الحاصلات على مؤهل عالٍ ثم ذكرت أيضًا الاتجاه للاحتشام فى الملبس ذوات التعليم الأساسى ومن بعدهن الأميات وأخيرا الحاصلات على تعليم متوسط. أما من ذكرن أن خبرة التحرش قد دفعتهن لارتداء الحجاب فلم يظهرن فيما بين ذوات التعليم فوق الجامعى ولا المؤهل العالى ولا فوق المتوسط وإنما ذكرته اثنتان من ذوات التعليم المتوسط بنسبة ٢٥٪ وواحدة من صاحبات التعليم الأساسى ومثلها من الأميات وكل منهما تمثل نسبة ١٦,٧٪.

وفيما يتصل بتداعيات خبرة التحرش على السلوك إزاء الملبس فقد اتجهت للقول بالحرص على ارتداء ملابس تناسب طبيعة المكان مستجيبة واحدة من الحاصلات على تعليم فوق الجامعى وتمثل نسبة ١٠٠٪، واثنتان من ذوات التعليم المتوسط بنسبة ٢٥٪. ويلاحظ أن المستجيبة ذات التعليم فوق المتوسط والتى ذكرت أنها قد اتجهت لتغيير طريقتها فى الملبس كنتاج للتعرض لخبرة التحرش قد أوضحت أن ذلك قد جنبها التعرض مرة أخرى لتلك الخبرة وكذلك ذكرت المستجيبة الوحيدة ذات التعليم فوق الجامعى، أما الحاصلات على تعليم متوسط فقد أجابت بذلك نسبة تبلغ ٧٥٪ منهن، وذوات التعليم الأساسى بنسبة ٦٦,٧٪، والحاصلات على مؤهل عال بنسبة ٥٧,١٪ وأخيرا الأميات بنسبة ٣٣,٣٪.

أما المستجيبات اللاتى ذكرن أنهن لم يتجهن لتغيير طريقة ملبسهن بناء على الوقوع تحت طائلة التحرش لديهن قناعة راسخة بأن التحرش سلوك لا يمثل استجابة أو رد فعل لطريقة الملبس، كما أنهن يرين أن عدم تغيير طريقة الملبس ناتج عن ثقتهن بما يفعلنه أى أنهن لا

يشعرن بأن الخطأ يقع على عاتقهن، أما الفئة الثالثة من المستجيبات فقد أشرن إلى أن طريقة الملبس شأن شخصى وليس من حق أحد أن يتدخل أو يملى عليهن طريقة أو نمطًا لارتداء الملابس.

وتظهر الاستجابات أن أغلب المبررات لا يوجد بها اختلاف يذكر مابين الريف والحضر، فالقول بعدم وجود علاقة مابين التحرش والملبس بلغت نسبته فى الحضر ٤٧٪ بينما ذكر فى الريف بنسبة ٥٠,٨٪، أما ذكر مسألة الثقة بتصرفاتهن فقد بلغت نسبتها فى الحضر ٤٢٪ بينما فى الريف بنسبة ٤٥٪، والقول بأنه ليس من حق أحد أن يملى عليهن طريقة الملبس فقد ذكرت فى الحضر بنسبة ١٦٪ وفى الريف ١٦,١٪.

وقد ظهرت مسألة الثقة فى السلوك الشخصى كمبرر أول لعدم الاتجاه لتغيير طريقة الملبس تحت تأثير التعرض لخبرة التحرش لدى الأميات، لدى الحاصلات على التعليم الأساسى، لكون التحرش ليس له علاقة بالملابس وقد ذكرت ذلك نسبة ٤٠,٥٪ من الأميات و٣٦,٤٪ من الحاصلات على التعليم الأساسى، وقد أشارت بعض المستجيبات إلى أنه ليس من حق أحد أن يملى عليهن ما ينبغى عليهن ارتداؤه من ملابس من الأميات.

أما بالنسبة لخبرة التنمر أو التهكم على المرأة بسبب ملابسها فقد ذكرت النسبة الغالبة من المستجيبات أنهن لم يسبق لهن التعرض للسخرية أو التهكم بسبب ملابسهن، بينما بلغت نسبة من أجبن بعكس ذلك أى أنهن قد تعرضن للتنمر بسبب ملابسهن ١٢٪.

ولم يظهر من النتائج وجود دلالة قوية لتأثير البيئة السكنية على خبرة المستجيبات فى التعرض للسخرية والتنمر بسبب الملبس، بينما تشير النتائج إلى أن إدراك التعرض لخبرة التنمر قد ظهر فى معدله الأعلى لدى المستجيبات الحاصلات على تعليم فوق الجامعى وذلك بنسبة ٢٢,٢٪ فى مقابل ٧٧,٨ نفين ذلك، ومن صاحبات المؤهل العالى أجابت بالإيجاب نسبة ٢١,٨٪ وبالنفى نسبة ٧٨,٢٪، أما من تعرضن للتنمر مابين الحاصلات على تعليم متوسط فقد بلغت نسبتهن ١١,٧٪ ومن نفين ذلك ٨٨,٣٪، ومن بين المتعلمات تعليمًا أساسيًا تعرضت للتنمر نسبة ٩,٥٪ ولم تتعرض لذلك نسبة ٩٠,٥٪ منهن، ثم الأميات وقد ذكرت ذلك نسبة ٧,٦٪، ومن أجابت بالنفى نسبة ٩٢,٤٪، وأخيرا المتعلمات تعليما فوق المتوسط وقد بلغت نسبة المتعرضات منهن للتنمر ٧,٣٪ ومن نفت ذلك ٩٢,٧٪.

أما النسبة الغالبة من المستجيبات اللاتى ذكرن أنهن قد تعرضن للسخرية والتهكم بسبب ملابسهن فقد أشرن إلى كون الدافع وراء ذلك كانت الملابس المحتشمة أكثر من اللازم، يليهن من ذكرن عدم تناسب الملابس مع طبيعة المكان ،ثم من أجبن بأن التهكم كان بسبب عدم كفاية الاحتشام، أو أن التهكم والسخرية يعود إلى عدم تناسق الملابس. وقد تبين وجود اختلافات مابين الريف والحضر عند ذكر الاحتشام الزائد فى الملبس كسبب للتهكم والسخرية، أما عدم الاحتشام فى الملبس فقد ظهر فى الحضر بنسبة ١٨,٩٪ أما فى الريف فقد ورد ذكره بنسبة ١٣,٢٪، وتقاربت النسبة مابين الريف والحضر عند اعتبار عدم تناسب الملبس مع طبيعة المكان كسبب للتنمر، أما كون الملابس غير مشتراة من أماكن غالية الثمن أو ماركات مشهورة فهو أمر ظهر فى الحضر بنسبة ٥,٧٪ ولم يظهر فى الريف.

أما فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمى فإن الأميات قد بررن تعرضهن للتنمر بكون ملابسهن محتشمة أكثر من اللازم وذلك بنسبة ٦٢,٥٪ بينما ذكرت نفس السبب ذوات التعليم الأساسى بنسبة ٥٤,٥٪، يلى ذلك عدم التناسق فى الملابس وقد ذكرته الأميات بنسبة ١٨,٨٪ وذوات التعليم الأساسى بنسبة ٣٦,٤٪،أما عدم مناسبة الملابس لطبيعة المكان فقد ذكرته الأميات بنسبة تبلغ ١٨,٨٪ ولم تذكره المتعلمات تعليمًا أساسيًا، أما عدم الاحتشام فى الملبس فقد ذكرته نسبة ١٢,٥٪ من الأميات، و٢٧,٣٪ من المتعلمات تعليمًا أساسيًا.

وبالنسبة لمسألة منع الفتيات والسيدات من التواجد فى بعض الأماكن بسبب ملابسهن فيبدو أنها مسألة محدودة للغاية وربما تكون حالات فردية حيث ذكرت النسبة الغالبة من المستجيبات أنهن لم يتعرضن لهذا الموقف أى أن هذا المنع لم يمارس عليهن ولم يختبرنه، بينما أشارت نسبة غاية فى الضآلة وتبلغ ٤٪ إلى أنهن قد مررن بخبرة المنع من دخول بعض الأماكن بسبب ملابسهن. وتظهر الاستجابات وجود اختلافات مابين الريف والحضر فى مسألة التعرض لموقف تم فيه منع المستجيبات من دخول أماكن بسبب ملابسهن حيث بلغت النسبة فى الحضر ٦٪ بينما بلغت فى الريف ٢,٣٪.

أما بالنسبة لتأثير المستوى التعليمى فقد تبين أن الحاصلة على مؤهل فوق الجامعى هى الأولى فى ذلك، تليها الحاصلات على مؤهل عالٍ وهن أكثر من ذكرن تعرضهن للمنع من التواجد ببعض الأماكن بسبب ملابسهن وذلك بنسبة ٧,٢٪، يليهن فى ذلك الحاصلات على

تعليم أساسى بنسبة ٦٪، ثم الحاصلات على تعليم متوسط بنسبة ٣,٦٪، وأخيرا الأميات بنسبة ١,٩٪.

أما عن الأماكن التى تضع ضوابط للتواجد بها فقد اتجهت آراء أن النسبة الغالبة من المستجيبات نحو ذكر المساجد التى يمنع بعضها النساء من الدخول فى حال ارتدائهن البنطال وعلى التوازى وبنسبة مقاربة أن المستجيبات ذكرن اشتراط بعض الشواطئ ارتداء ملابس بحر (مايوهات) ذات شكل معين للتواجد بها، كما ذكرت نسبة تبلغ ١٩,٤٪ أن بعض أماكن الترفيه مثل المسارح والسينمات تمنع دخول المحجبات، وعلى النقيض من ذلك ذكرت نسبة تبلغ ١٣,٩٪ أن عدم ارتداء الحجاب يمنع بعض النساء من دخول بعض الكافيهات وصالونات التجميل، ويلاحظ أن النتائج بهذا النمط تعطى مؤشرات بكون المنع أو الحظر لا يأتى بسبب ارتداء الملابس شديدة الاحتشام ولكنه قد يكون أيضًا بسبب الملابس التى لا تتوافق مع الاتجاه المحافظ للمكان. وقد بينت النتائج وجود اختلافات واضحة مابين الريف والحضر فى طبيعة الأماكن التى ذكرتها المستجيبات والتى يتطلب التواجد بها الالتزام بملابس معينة حيث كانت نسبة القول بمنع ارتداء السروال (البنطلون) فى المساجد فى الريف ٨١,٨٪، بينما فى الحضر ٤٨٪، وبالنسبة للشواطئ وضرورة ارتداء لباس البحر (المايوه) فقد ذكرته المستجيبات من الحضر بنسبة ٦٠٪، بينما ذكرته مستجيبات الريف بنسبة ٣٦,٤٪، ومن الملاحظ ارتفاع نسبة القائلات بمنع دخول غير المحجبات لبعض الكافيهات وصالونات التجميل فى الريف بنسبة ١٨,٢٪ وفى الحضر ١٢٪، وقد جاء ذكر منع المحجبات من دخول بعض أماكن الترفيه من مستجيبات الحضر بنسبة ٢٨٪ بينما لم يذكر ذلك من مستجيبات الريف.كما كانت الشواطئ التى تضع اشتراطات خاصة لملابس السباحة هى الأغلب ذكرا من الحاصلات على التعليم الأساسى وذلك بنسبة ٨٥,٧٪ بينما ذكرتها الأميات بنسبة ٢٥٪، وكانت النسبة الأعلى ذكرا من الأميات لبعض المساجد التى تمنع تواجد النساء مرتديات البنطال بنسبة ٥٠٪، وذكرت ذلك صاحبات التعليم الأساسى بنسبة ٢٨,٦٪، وبالنسبة لبعض أماكن الترفيه كالمسارح وبعض الكافيهات التى تمنع دخول المحجبات فقد ذكرتها اثنتان من الأميات بنسبة ٥٠٪.

عند تتبع الخبرة السلبية الثالثة وهى التمييز السلبى للمرأة فإن آراء المستجيبات قد اتجهت إلى القول بأن ملابسهن لم تكن عاملا مؤثرا سلبا أو إيجابا على نيلهن فرصا تعليمية أو مهنية أو غيرها وذلك بنسبة ٩٧,١٪، ومن ذكرن أن ملابسهن قد لعبت دورا فى التأثير على تلك

الفرص لم تتجاوز نسبتهن ٢,٩٪، وفى كل الأحوال تعطى هذه النتائج مؤشرات طيبة فيما يتعلق بما يطلق عليه التمييز السلبى والإيجابى للمرأة فى العمل والتعليم؛ حيث ظهر أن النساء فى الحضر يعانين من هذا التمييز السلبى أكثر من نساء الريف، كما أن الحاصلات على مؤهل عالٍ كن الأعلى نسبة فى القول بالمرور بتلك الخبرة والتى بلغت ٦,١٪، ثم ذوات التعليم الأساسى بنسبة ٥,٢٪ يليهن المتعلمات تعليمًا فوق المتوسط بنسبة ٢,٤٪ ثم الحاصلات على تعليم متوسط بنسبة ١,٩٪ وأخيرًا الأميات بنسبة ١٪، وجدير بالذكر وجود مستجيبة وحيدة حاصلة على مؤهل فوق جامعى قد ذكرت أيضًا مرورها بتلك الخبرة.

كما تبين أن الغالبية العظمى من الأسباب الخاصة بفقد الفرص قد اتجهت نحو القول بفقدان الفرصة بسبب ارتداء الحجاب وذلك بنسبة ٧٣,١٪، بينما بلغت نسبة من ذكرن أن عدم ارتداء الحجاب كان سببا فى ذلك التمييز ٣,٨٪، ومثلهن من ذكرن أن الحجاب كان سببًا فى عدم الترقى الوظيفى، وخلاصة القول هنا أن الفئة التى ذكرت أن الملابس أثرت على مستقبلهن المهنى قد انحصر الأمر من وجهة نظرهن فى ارتداء الحجاب أو عدمه كمؤثر أوحد فى عملية التمييز. وعليه فإن المستجيبات اللاتى ذكرن أن ملبسهن ترك أثره على حصولهن على فرص العمل أو الدراسة فى الحضر فقد أوضحن أنه قد حجبت عنهن الفرصة بسبب ارتدائهن الحجاب وذلك بنسبة ٧٢,٢٪ وبلغت النسبة فى الريف ٧٥٪، أما العكس وهو رجوع سبب الرفض إلى عدم ارتداء الحجاب فقد ذكرته مستجيبة واحدة فى الحضر ولم تذكره أية مستجيبة من الريف، كما ذكرت حجب فرص الترقى بسبب ارتداء الحجاب مستجيبة واحدة من الحضر ولم تذكره أية مستجيبة من الريف. كذلك أن الحجاب يمثل السبب الأول وربما الأوحد كإعاقة فى الحصول على الفرص الوظيفية والتعليمية حيث إن ارتداء الحجاب كسبب فى ذلك ذكرته المستجيبات من جميع المستويات التعليمية بلغت أعلاها نسبا فى التعليم فوق الجامعى والأميات إذ بلغت ١٠٠٪ ثم صاحبات المؤهل العالى بنسبة ٧٧,٨٪ يليهن ذوات التعليم المتوسط بنسبة ٧١,٤٪ فالتعليم الأساسى بنسبة ٦٦,٧٪ ولم تذكره ذوات التعليم المتوسط، أما العكس أى التعرض لذلك التمييز السلبى بسبب عدم ارتداء الحجاب فقد ذكرته مستجيبة واحدة فقط من ذوات التعليم المتوسط ، وأيضًا ذكرت عدم الترقى الوظيفى فقد ذكرته أيضًا مستجيبة واحدة من الحاصلات على تعليم فوق المتوسط.

بينت الاستجابات الاتجاه فى الرأى لكون المدير أو صاحب العمل يمثل اليد العليا أو صاحب القرار فى اتخاذ موقف تجاه المرأة فى العمل إذ بلغ ذكره كسبب للتمييز السلبى بنسبة ٤٠٪، فهو الذى يقيم المرأة حسبما يتوافق مع مرجعيته الخاصة، وتبين هذه النتيجة عدم وجود كود أو زى خاص بالعمل فى هذه الأحوال، بينما ذكرت نسبة ٣٢٪ من المستجيبات أن لوائح العمل تنص على ذلك وهى حالة أفضل نظرًا لوجود نظام خاص بمكان العمل ووضوح ذلك، أما من ذكرن أن طبيعة المكان تتطلب مظهرا معينا فقد بلغت نسبتهن ٢٨٪، وتظهر الأرقام استجابات أخرى تصل نسبتها إلى ١٦٪، وبينت النتائج أيضًا أن تعليل حجب فرص العمل أو الدراسة بكون لوائح العمل تنص على ذلك حيث ذكرت فى الحضر بنسبة ٣٥,٣٪ بينما ذكرت فى الريف بنسبة ٢٥٪، أما من ذكرن أن طبيعة المكان تحتاج ذلك فبلغت نسبتهن فى الحضر ٢٩,٤٪ وفى الريف٢٥٪، وإحالة سبب الرفض إلى المدير أو صاحب العمل فقد قالت به فى الحضر نسبة ٢٩,٤٪ وفى الريف ٦٢,٥٪، وقد ذكرت بعض الأسباب الأخرى فى الحضر من خلال أربع مستجيبات بنسبة ٢٣,٥٪. وأن المبررات المعلنة قد تركزت فى الأغلب فى شخص المدير أو صاحب العمل وذلك بنسبة ٥٠٪، أما القول بلوائح العمل فقد بلغت نسبة القول به ٣٣,٣٪ لدى الحاصلات على التعليم الأساسى وبلغت نسبة ذكر طبيعة المكان ٥٠٪ للأميات و٣٣,٣٪ للحاصلات على التعليم الأساسى.

فإن كانت تلك النتائج التى توصلت إليها الدراسة فإن الأمر يستدعى العمل على الثقافة المجتمعية ومصادرها حتى لا تكون ملابس المرأة مبررًا لتعرضها تحت أية ظروف لخبرات حياتية تؤثر على تمتعها بكافة حقوقها وحرياتها الأساسية.

المراجع

١- الأعراف- الآية: ٢٦.

٢- راجع:

- تاريخ الملابس والأنسجة- ويكيبيديا

Wiki.https://ar.wikipedia.org.

- خالد بشير، كيف تحكى قصة الملابس تاريخ البشرية بتكثيف وإيجاز، حفريات، ٢٠١٨/١٢/٢٤.

Hafryat.com/ar/blog

- اختراع الملابس: من؟ متى؟ لماذا؟/ منشور، ٢٠١٧/١٠/١١.

History-invent-clothing<societyhttps://manshoor.comsociety

- راجع:
- ثريا نصر، زينات طاحون، تاريخ الأزياء، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.
- تاريخ الملابس:

https://www.independentarabia.com

- تطور صناعة الألبسة عبر العصور:

Blog-details<http://Mishket-fashion.com

Abstract

Women's Clothing and its Connotation for the Egyptian Public An Opinion Poll

Heba Gamal El Din Abdin

Since opinion polls are conducted on controversial topics that were open to both opinion and opposing opinion, this paper presents a brief overview of the report on an opinion poll on Egyptian women's clothing.

as it is one of the topics that has often sparked controversy and societal debate as a result of certain situations or events that make clothing a reason for social or religious classification or a factor of negative or positive discrimination at the same time, the study discusses the relationship between clothing and identity as one of the elements that consists the cultural system of society, taking into account the accompanying historical context and social circumstances that played an influential role in the changes that occurred in women's clothing and its connotations for the general public.

Key words: Social Identity, Women's Clothing, National Character.